

Distr.  
LIMITED

# الجمعية العامة



A/C.3/46/L.37  
22 November 1991  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة السادسة والأربعون

اللجنة الثالثة

البند ٩٨ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان : مسائل حقوق الإنسان ،  
بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع  
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اسبانيا ،  
استراليا ، إيطاليا ، بلجيكا ، بنما ، بيرو ، زائير ،  
زمبابوي ، ساموا ، شيلي ، غواتيمالا ، فرنسا ، الغلبين ،  
لكسمبرغ ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وايرلندا الشمالية ، النمسا ، نيجيريا ، هنغاريا ،  
هولندا ، اليونان : مشروع قرار

مبادئ حماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين  
العناية بالصحة العقلية

إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(١)</sup> ، والعهد الدولي  
الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(٢)</sup> ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية  
والاجتماعية والثقافية<sup>(٣)</sup> ، وأحكام المكون الأخرى ذات الصلة مثل إعلان حقوق

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣) .

(٢) انظر القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١) ، المرفق .

المعوقين<sup>(٣)</sup> ، ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن<sup>(٤)</sup> ،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٣/٣٣ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، الذي طلبت فيه إلى لجنة حقوق الإنسان أن تحث اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات على الاضطلاع ، على سبيل الأولوية ، بدراسة بشأن مسألة حماية الأشخاص المحتجزين على أساس اختلال صحتهم العقلية ، بغية إعداد مبادئ توجيهية ،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٩٣/٤٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي رحبت فيه بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان في وضع مشروع مجموعة مبادئ لحماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالمحبوبة العقلية على أساس مشروع مقدم إلى اللجنة من اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ،

وإذ تحيط علما بقرار لجنة حقوق الإنسان ٤٦/١٩٩١ المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٩١<sup>(٥)</sup> ، الذي أيدت فيه اللجنة مشروع مجموعة المبادئ التي قدمها إليها الفريق العامل وقررت إحالتها مع تقرير الفريق العامل إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ تحيط علما أيضا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٩/١٩٩١ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ الذي قرر فيه المجلس إحالة مشروع مجموعة المبادئ وتقرير الفريق العامل إلى الجمعية العامة ،

---

(٣) القرار ٣٤٤٧ (د - ٣٠) .

(٤) القرار ١٧٣/٤٣ ، المرفق .

(٥) المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٩١ ، الملحق رقم ٢ (E/1991/22) ، الفصل الثاني .

وإذ تحيط علما كذلك بتوصيات لجنة حقوق الانسان الواردة في قرارها ٤٦/١٩٩١ وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الواردة في قراره ٢٩/١٩٩١ بأنه ينبغي عند اعتماد الجمعية العامة لمشروع مجموعة المبادئ تعميم النص الكامل له على أوسع نطاق ونشر مقدمته في الوقت ذاته بوصفها وثيقة مصاحبة لفائدة الحكومات والجمهور عامة ،

وإذ تحيط علما كذلك بذاكرة الامين العام <sup>(٦)</sup> التي تتضمن في مرفقها مشروع مجموعة المبادئ ومقدمة لمجموعة المبادئ ،

١ - تعتمد مبادئ حماية الاشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالصحة العقلية الوارد نصها في مرفق هذا القرار ؛

٢ - تطلب من الامين العام إدراج نص مجموعة المبادئ مع المقدمة في الطبعة القادمة من "حقوق الانسان - مجموعة الصكوك الدولية" ؛

٣ - تطلب من الامين العام نشر مجموعة المبادئ على أوسع نطاق ممكن وضمن نشر المقدمة في الوقت ذاته كوثيقة مصاحبة لفائدة الحكومات والجمهور عامة .

---

(٦) A/46/421 ، الفرع ألف .

مرفق

مبادئ حماية الاشخاص المصابين بمرض عقلي  
وتحسين العناية بالصحة العقلية

الانطباق

تنطبق هذه المبادئ دون أي تمييز من أي نوع ، كان يكون ذلك بسبب العجز ، أو العنصر ، أو اللون ، أو الجنس ، أو اللغة ، أو الدين ، أو الرأي السياسي أو غير السياسي ، أو الاصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي ، أو المركز القانوني أو الاجتماعي ، أو السن ، أو الشروة أو المولد .

التعاريف

في هذه المبادئ :

تعني عبارة "المحامي" ممثلاً قانونياً أو ممثلاً آخر مؤهلاً ؛

وتعني عبارة "السلطة المستقلة" سلطة مختصة ومستقلة يقضي بوجودها القانون المحلي ؛

وتشمل "العناية بالصحة العقلية" تحليل حالة الشخص العقلية وتشخيصها وتوفير العلاج والعناية وإعادة التأهيل فيما يتعلق بمرض عقلي أو الاشتباه في الإصابة بمرض عقلي ؛

تعني "مصحّة الأمراض العقلية" أي مؤسسة ، أو أي وحدة في مؤسسة تكون وظيفتها الأساسية توفير العناية بالصحة العقلية ؛

وتعني عبارة "الممارس في الصحة العقلية" طبيباً ، أو اختصاصياً نفسياً إكلينيكياً ، أو ممرضة ، أو اختصاصياً اجتماعياً أو شخصاً آخر مدرباً ومؤهلاً على نحو مناسب وذا مهارات خاصة تتصل بالرعاية الصحية العقلية ؛

وتعني عبارة "المريض" شخصا يتلقى رعاية صحية عقلية ، وتشمل جميع الأشخاص الذين يدخلون مصحة للأمراض العقلية ؛

وتعني عبارة "الممثل الشخصي" شخصا يكلفه القانون بمهمة تمثيل مصالح المريض في أي ناحية خاصة أو ممارسة حقوق خاصة نيابة عن المريض ، وهو يشمل الأب أو الأم أو الوصي القانوني على قاصر ما لم ينص القانون المحلي على غير ذلك ؛

وتعني عبارة "هيئة الفحص" الهيئة المنشأة وفقا للمبدأ ١٧ لإعادة النظر فسي إدخال مريض أو احتجازه قسرا في مصحة للأمراض العقلية .

### بند تقييدي عام

لا يجوز إخضاع ممارسة الحقوق الواردة في هذه المبادئ إلا للقيود التي يقضي بها القانون والتي تكون لازمة لحماية صحة وسلامة الشخص المعني أو الأشخاص الآخرين ، أو لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة ، أو حقوق الآخرين وحررياتهم الأساسية .

### المبدأ ١

#### الحرية الأساسية والحقوق الأساسية

- ١ - يتمتع جميع الأشخاص بحق الحصول على أفضل ما هو متاح من رعاية الصحة العقلية التي تشكل جزءا من نظام الرعاية الصحية والاجتماعية .
- ٢ - يعامل جميع الأشخاص المصابين بمرض عقلي أو الذين يعالجون بهذه الصفة معاملة إنسانية مع احترام ما للإنسان من كرامة أصيلة .
- ٣ - لجميع الأشخاص المصابين بمرض عقلي أو الذين يعالجون بهذه الصفة الحق في الحماية من الاستغلال الاقتصادي والجنسي وغيرهما من أشكال الاستغلال ، ومن الإيذاء الجسدي أو غير الجسدي والمعاملة المهينة .

٤ - لا يجوز أن يكون هناك تمييز بدعوى المرض العقلي . ويعني "التمييز" أي تفريق أو استبعاد أو تفضيل يؤدي إلى إبطال أو إضعاف المساواة في التمتع بالحقوق . ولا تعتبر تمييزا التدابير الخاصة التي تتخذ لمجرد حماية حقوق الأشخاص المصابين بمرض عقلي ، أو ضمان تقدمهم . ولا يشمل التمييز أي تفريق ، أو استبعاد أو تفضيل يجري وفقا لأحكام هذه المبادئ ويكون ضروريا لحماية ما لشخص مصاب بمرض عقلي أو لأفراد آخرين من حقوق الإنسان .

٥ - لكل شخص مصاب بمرض عقلي الحق في ممارسة جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وفي الصكوك الأخرى ذات الصلة مثل الإعلان الخاص بحقوق المعوقين ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاعتقال أو السجن .

٦ - أي قرار يتخذ ، بسبب إصابة شخص بمرض عقلي ، بأن هذا الشخص عديم الأهلية القانونية ، وأي قرار يتخذ ، نتيجة لهذا العجز ، بتعيين ممثل شخصي ، لا يجوز اتخاذه إلا بعد محاكمة عادلة تجريها محكمة مستقلة ونزيهة ، منشأة بموجب القانون المحلي . ويحق للشخص الذي تكون أهليته موضع النظر أن يمثله محام . وإذا لم يحصل الشخص الذي تكون أهليته موضع النظر على هذا التمثيل بنفسه ، وجب أن يوفر له هذا التمثيل دون أن يدفع أجرا عنه طالما لم تكن تتوفر له الإمكانيات الكافية للدفع . ولا يجوز أن يمثّل المحامي في نفس الدعوى مصحة للأمراض العقلية أو العاملين فيها ، ولا يجوز أيضا أن يمثّل أحد أفراد أسرة الشخص الذي تكون أهليته موضع النظر ، مالم تقتنع المحكمة بانعدام التعارض في المصلحة . ويجب أن يعاد النظر في القرارات المتعلقة بالأهلية وبال الحاجة إلى ممثل شخصي على فترات متفرقة معقولة يحددها القانون المحلي . ويحق للشخص الذي تكون أهليته موضع النظر ، ولممثله الشخصي ، إن وجد ، ولأي شخص آخر معني أن يستأنف أي قرار من هذا القبيل أمام محكمة أعلى .

٧ - عندما تتبين محكمة أو هيئة قضائية مختصة أخرى أن الشخص المصاب بمرض عقلي عاجز عن إدارة شؤونه ، تتخذ التدابير ، في حدود ما يلزم ويناسب حالة ذلك الشخص ، لضمان حماية مصالحه .

## المبدأ ٢

### حماية القصر

تولى عناية خاصة ، في حدود أغراض هذه المبادئ وفي إطار القانون المحلي المتعلق بحماية القصر ، لحماية حقوق القصر ، بما في ذلك ، إذا لزم الأمر ، تعيين ممثل خاص من غير أفراد الأسرة .

## المبدأ ٣

### الحياة في المجتمع المحلي

لكل شخص مصاب بمرض عقلي الحق في أن يعيش وأن يعمل ، قدر الإمكان ، في المجتمع المحلي .

## المبدأ ٤

### تقرير الإصابة بالمرض العقلي

- ١ - يكون تقرير أن شخصا مصاب بمرض عقلي وفقا للمعايير الطبية المقبولة دوليا .
- ٢ - لا يجوز أبدا تقرير الإصابة بمرض عقلي على أساس الوضع السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ، أو العضوية في جماعة ثقافية أو عرقية أو دينية أو لأي سبب آخر لا يمت بصلة مباشرة لحالة الصحة العقلية .
- ٣ - لا يجوز أبدا أن يكون النزاع الاسري أو المهني ، أو عدم التمشي مع القيم الأخلاقية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية أو المعتقدات الدينية السائدة في المجتمع المحلي لشخص ما ، عاملا مقررًا لتشخيص المرض العقلي .
- ٤ - لا يجوز أن يُبرَّر أي قرار يتخذ في الحاضر أو المستقبل بشأن إصابة شخص بمرض عقلي بمجرد أن هذا الشخص سبق له أن عولج أو أدخل في مستشفى في الماضي بمفتسه مريضا .

٥ - لا يجوز لأي شخص أو لأي هيئة تصنيف شخص ما على أنه مصاب بمرض عقلي ، أو الإشارة إلى ذلك بأي طريقة أخرى ، إلا للأغراض التي تتصل مباشرة بالمرض العقلي أو بنتائجه .

#### المبدأ ٥

##### الفحص الطبي

لا يجوز إجبار أي شخص على الخضوع لفحص طبي يستهدف تقرير ما إذا كان مصاباً أو غير مصاب بمرض عقلي إلا وفقاً لإجراء مصرح به في القانون المحلي .

#### المبدأ ٦

##### السرية

يحترم الحق في سرية المعلومات فيما يتعلق بجميع الأشخاص الذين تنطبق عليهم هذه المبادئ .

#### المبدأ ٧

##### دور المجتمع المحلي والشفافة

- ١ - لكل مريض الحق في أن يعالج وأن يعتنى به ، قدر الإمكان ، في المجتمع المحلي الذي يعيش فيه .
- ٢ - حينما يجري العلاج في مصحة للأمراض العقلية يكون من حق المريض أن يعالج بالقرب من منزله أو منزل أقربائه أو أصدقائه قدر ما يمكن ذلك ، وأن يعود إلى مجتمعه المحلي في أقرب وقت ممكن .
- ٣ - لكل مريض الحق في علاج يناسب خلفيته الثقافية .



## المبدأ ٨

### معايير الرعاية

- ١ - لكل مريض الحق في أن يحصل على الرعاية الصحية والاجتماعية التي تناسب احتياجاته الصحية ، كما يحق له الحصول على الرعاية والعلاج وفقا لنفس المعايير المنطبقة على المرضى الآخرين .
- ٢ - توفر لكل مريض الحماية من الأذى ، بما في ذلك العلاج الدوائي الذي لا مبرر له ، ومن الإيذاء على أيدي المرضى الآخرين أو الموظفين أو غيرهم ، ومن الأعمال الأخرى التي تسبب ألما عقليا أو ضيقا بدنيا .

## المبدأ ٩

### العلاج

- ١ - لكل مريض الحق في أن يعالج بأقل قدر من القيود البيئية ، وبالعلاج الذي يتطلب أقل قدر ممكن من التقييد أو التدخل ويكون ملائما لاحتياجات المريض الصحية وللحاجة إلى حماية سلامة الآخرين البدنية .
- ٢ - يكون علاج كل مريض ورعايته قائما على أساس خطة فردية توضع لكل مريض وتناقش معه ، ويعاد النظر فيها بانتظام ، وتعديل حسب الاقتضاء ، ويقدمها مهنيون مؤهلون .
- ٣ - يكون توفير الرعاية الطبية العقلية دائما وفقا لما ينطبق من معايير آداب المهنة المتعلقة بالممارسين في ميدان الصحة العقلية ، بما في ذلك المعايير المقبولة دوليا مثل مبادئ آداب مهنة الطب التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولا يجوز أبدا إساءة استخدام المعلومات والمهارات الطبية في مجال الصحة العقلية .
- ٤ - ينبغي أن يستهدف علاج كل مريض الحفاظ على استقلاله الشخصي وتعزيزه .

#### المبدأ ١٠

##### العلاج بالادوية

- ١ - يتعين أن تفي الادوية باحتياجات المريض الصحية على أفضل وجه ، ولا تعطى للمريض إلا لأغراض علاجية أو تشخيصية ، ولا تعطى له أبداً على سبيل العقوبة أو لراحة الآخرين . ورهناً بأحكام الفقرة ١٥ من المبدأ ١١ من هذه المبادئ ، لا يعطى ممارسو الرعاية الصحية العقلية إلا الادوية ذات الفعالية المعروفة أو المشبوتة .
- ٢ - لا يجوز أن يصف الادوية سوى طبيب صحة عقلية ممارس يصرح له القانون بذلك ، ويسجل الدواء في سجلات المريض .

#### المبدأ ١١

##### الموافقة على العلاج

- ١ - لا يجوز إعطاء أي علاج لمريض بدون موافقته المقتترنة بالعلم ، باستثناء ما يرد النص عليه في الفقرات ٦ و ٧ و ٨ و ١٣ و ١٥ أدناه .
- ٢ - الموافقة المقتترنة بالعلم هي الموافقة التي يتم الحصول عليها بحرية دون تهديدات أو إغراءات غير لائقة ، بعد أن يُكشف للمريض بطريقة مناسبة عن معلومات كافية ومفهومة بشكل ولغة يفهمهما المريض ، عن :

(أ) التقييم التشخيصي ؛

(ب) الغرض من العلاج المقترح ، وطريقته ، ومدته المحتملة والغوائد المتوقعة منه ؛

(ج) أساليب العلاج البديلة ، بما فيها تلك الأقل اقتحاما ؛

(د) الألم أو الإزعاج المحتمل ، وأخطار العلاج المقترح وآثاره الجانبية .

- ٣ - يجوز للمريض أن يطلب حضور شخص أو أشخاص من اختياره أثناء إجراء إعطاء الموافقة .
- ٤ - للمريض الحق في رفض أو إيقاف العلاج ، باستثناء الحالات المنصوص عليها في الفقرات ٦ و ٧ و ٨ و ١٣ و ١٥ أدناه . وينبغي أن تشرح للمريض عواقب رفض أو إيقاف العلاج .
- ٥ - لا يجوز بأي حال دعوة المريض أو إغراؤه بالتنازل عن حقه في إعطاء الموافقة المقترنة بالعلم . وإذا طلب المريض هذا التنازل ، يجب أن يوضح له أنه لا يمكن إعطاء العلاج بدون الموافقة المقترنة بالعلم .
- ٦ - باستثناء ما تنص عليه الفقرات ٧ و ٨ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ أدناه ، يجوز إن تنفيذ على المريض خطة علاج مقترحة بدون موافقة المريض المقترنة بالعلم إذا تحقق الوفاء بالشروط التالية :
- (أ) إذا كان المريض ، في وقت اقتراح العلاج ، محتجزا كمريض رغم إرادته ؛
- (ب) إذا اقتنعت سلطة مستقلة في حوزتها كل المعلومات المتعلقة بالموضوع ، بما في ذلك المعلومات المحددة في الفقرة ٢ أعلاه ، بأنه لم تكن للمريض ، في وقت اقتراح العلاج ، الأهلية لإعطاء أو رفض الموافقة المقترنة بالعلم على خطة العلاج المقترحة ، أو إذا اقتنعت السلطة المذكورة حسبما تنص عليه القوانين المحلية بأن امتناع المريض عن إعطاء الموافقة المذكورة هو امتناع مخالف للمنطق المعقول وفقا لما تقتضيه سلامة المريض نفسه أو سلامة الأشخاص الآخرين .
- (ج) إذا اقتنعت السلطة المستقلة بأن خطة العلاج المقترحة تفي بحاجات المريض الصحية على أفضل وجه .
- ٧ - لا تنطبق الفقرة ٦ أعلاه على مريض له ممثل شخصي يخوله القانون سلطة الموافقة على علاج المريض ؛ ولكن باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرات ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ أدناه ، يمكن إعطاء العلاج للمريض بدون موافقته المقترنة بالعلم إذا وافق الممثل الشخصي بالنيابة عن المريض ، وذلك بعد إعطاء الممثل الشخصي المعلومات الواردة وصفها في الفقرة ٢ أعلاه .

٨ - باستثناء ما تنص عليه الفقرات ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ أدناه ، يجوز أيضا إعطاء العلاج لأي مريض بدون موافقته المقترنة بالعلم إذا قرر طبيب صحة عقلية ممارسة مؤهل يسمح له القانون بذلك أن العلاج ضروري بصورة عاجلة لمنع حدوث ضرر فوري أو وشيك للمريض أو لأشخاص آخرين . ولا تجوز إطالة مدة هذا العلاج إلى ما بعد الفترة الضرورية تماما لهذا الغرض .

٩ - عندما يسمح بإجراء أي علاج دون موافقة المريض المقترنة بالعلم ، يجب مع ذلك بذل كل جهد لإعلام المريض بطبيعة العلاج وبأي بدائل ممكنة ، وإشراك المريض في تطوير الخطة العلاجية بالقدر المستطاع عمليا .

١٠ - يجب تسجيل كل علاج على الفور في سجلات المريض الطبية ، مع بيان ما إذا كان العلاج اختياريًا أو غير اختياري .

١١ - لا يستخدم التقييد الجسدي أو العزل غير الاختياري للمريض إلا حسب الاجراءات المعتمدة رسميا لمحة للأمراض العقلية ، وفقط عندما يكون ذلك هو الوسيلة الوحيدة المتاحة للحيلولة دون وقوع ضرر فوري أو وشيك للمريض أو للآخرين . ويجب أن لا يمتد هذا الاجراء إلى ما بعد الفترة الضرورية تماما لتحقيق هذا الغرض . وتسجل جميع حالات التقييد الجسدي أو العزل غير الاختياري ، وأسبابها ، وطبيعتها ، ومداهها في السجل الطبي للمريض . ويجب إبقاء المريض المقيد أو المعزول في ظروف إنسانية وتحت الرعاية والمراقبة الدقيقة والمنظمة من جانب موظفي المصحة المؤهلين . ويجب إشعار الممثل الشخصي ، إن وجد وإذا كان لذلك صلة بالموضوع ، على الفور بأي تقييد جسدي أو عزل غير اختياري للمريض .

١٢ - لا يجوز مطلقا إجراء التعقيم كعلاج للمرض العقلي .

١٣ - لا يجوز إجراء عملية طبية أو جراحية كبيرة على شخص مصاب بمرض عقلي إلا إذا كان القانون المحلي يسمح بذلك ، وفقط في حالة اعتبار أن ذلك يفي على أفضل وجه بحاجات المريض الصحية ، وبشرط إعطاء المريض موافقته المقترنة بالعلم على ذلك إلا في الحالة التي يكون فيها المريض عاجزا عن إعطاء الموافقة المقترنة بالعلم ، ولا يجوز السماح بالعملية إلا بعد استعراض مستقل للحالة .

١٤ - لا يجوز إجراء جراحة نفسية أو غيرها من أنواع العلاج الاقتحامي الذي لا يمكن تدارك آثاره للمرض العقلي لمريض مودع في مصحة للأمراض العقلية دون إرادته ، ويجوز إجراء هذه العلاجات ، في الحدود التي يسمح بها القانون المحلي ، لأي مريض آخر فقط عندما يكون المريض قد أعطى موافقته المقترنة بالعلم وتكون هيئة خارجية مستقلة قد اقتنعت بأن هناك موافقة حقيقية مقترنة بالعلم وبأن العلاج يفي على أفضل وجه بحاجات المريض الصحية .

١٥ - لا يجوز مطلقا إجراء تجارب سريرية وعلاج تجريبي على أي مريض بدون موافقته المقترنة بالعلم . ويستثنى من ذلك حالة عجز المريض عن إعطاء الموافقة المقترنة بالعلم ، حيث لا يجوز عندئذ أن تجرى عليه تجربة سريرية أو أن يعطى علاجاً تجريبياً إلا بموافقة هيئة فحص مختمة ومستقلة تستعرض حالته ويتم تشكيلها خصيصاً لهذا الغرض .

١٦ - في الحالات المحددة في الفقرات ٦ و ٧ و ٨ و ١٣ و ١٤ و ١٥ أدناه ، يحق للمريض أو لممثله الشخصي ، أو لأي شخص معني ، أن يطعن أمام هيئة قضائية أو سلطة مستقلة أخرى في أي علاج يعطى للمريض .

#### المبدأ ١٣

##### الإشعار بالحقوق

١ - يحاط المريض المودع في مصحة للأمراض العقلية علماً ، في أقرب وقت ممكن بعد إدخاله في المصحة ، بشكل ولغة يمكن للمريض أن يفهمها ، بجميع حقوقه وفقاً لهذه المبادئ وبموجب القانون المحلي ، ويجب أن تتضمن المعلومات توضيحاً لهذه الحقوق ولكيفية ممارستها .

٢ - إذا عجز المريض عن فهم هذه المعلومات ، وطالما ظل عاجزاً عن هذا الفهم مستمراً ، فإنه يتعين عندئذ أن تبلغ حقوق المريض إلى الممثل الشخصي ، إن وجد وإذا كان ذلك ملائماً ، وإلى الشخص أو الأشخاص القادرين على تمثيل مصالح المريض على أفضل وجه والراغبين في ذلك .

٣ - يحق للمريض الذي يتمتع بالأهلية اللازمة أن يعين شخصاً تبلغ إليه المعلومات نيابة عنه ، وكذلك شخصاً لتمثيل مصالحه لدى سلطات المصحة .

المبدأ ١٣

الحقوق والاحوال في مصحات الامراض العقلية

١ - يُكفل الاحترام الكامل لحق كل مريض مودع في مصحة للأمراض العقلية في أن يتمتع ، بمففة خاصة ، بما يلي :

(أ) الاعتراف به في كل مكان كشخص أمام القانون ؛

(ب) خصوصيته ؛

(ج) حرية الاتصالات التي تشمل حرية الاتصال بالأشخاص الآخرين في المصحّة ، وحرية إرسال وتسلم رسائل خاصة غير مراقبة ؛ وحرية تلقي زيارات مكفولة الخصوصية من محام أو ممثل شخصي ، ومن زائرين آخرين في جميع الأوقات المعقولة ؛ وحرية الحصول على خدمات البريد والهاتف وعلى الصحف والاستماع الى الإذاعة ومشاهدة التلفزيون ؛

(د) حرية الدين أو المعتقد .

٢ - تكون البيئة والاحوال المعيشية في مصحات الامراض العقلية أقرب ما يمكن لاحوال الحياة الطبيعية التي يحياها الأشخاص ذوو السن المماثلة ، وتشتمل بمففة خاصة على ما يلي :

(أ) مرافق للأنشطة الترفيهية وأنشطة أوقات الفراغ ؛

(ب) مرافق للتعليم ؛

(ج) مرافق لشراء أو تلقي الأشياء اللازمة للحياة اليومية والترفيه والاتصال ؛

(د) مرافق ، والتشجيع على استخدام هذه المرافق ، لاشتراك المريض في عمل يناسب خلفيته الاجتماعية والثقافية ، وللتدابير المناسبة لإعادة التأهيل المهني من أجل تعزيز إعادة الاندماج في المجتمع . ويجب أن تشمل هذه التدابير الارشاد المهني وخدمات للتدريب المهني وإيجاد العمل ، بغية تمكين المرضى من الحصول على عمل في المجتمع أو الاحتفاظ به .

٣ - لا يجوز في أي ظروف إخضاع مريض للعمل الإجباري . وينبغي أن يتمكن المريض ، في الحدود التي تتفق مع احتياجاته ومع متطلبات إدارة المؤسسة ، من اختيار نوع العمل الذي يريد أن يؤديه .

٤ - لا يجوز استغلال عمل مريض في مصحة للأمراض العقلية . ويكون لكل مريض الحق في أن يحصل عن أي عمل يؤديه على نفس الأجر الذي يدفع ، حسب القانون أو العرف المحلي ، عن مثل هذا العمل إلى شخص غير مريض . ويجب أن يكون لكل مريض في جميع الأحوال الحق في الحصول على نصيب منصف من أي أجر يدفع إلى مصحة الأمراض العقلية عن عمله .

#### المبدأ ١٤

##### موارد مصحات الأمراض العقلية

١ - ينبغي أن يكون لمصحة الأمراض العقلية نفس مستوى الموارد الذي يكون لأي مؤسسة صحية أخرى ، ولا سيما ما يلي :

(أ) عدد كاف من الأطباء وغيرهم من العاملين المهنيين المناسبين ، ومكان كاف لتوفير الخصوصية لكل مريض ، وبرنامج علاج مناسب وفعال ؛

(ب) معدات لتشخيص الأمراض وعلاج المرضى ؛

(ج) الرعاية المهنية المناسبة ؛

(د) العلاج الكافي والمنظم والشامل ، بما في ذلك إمدادات الأدوية .

٢ - يجب أن تفتش السلطات المختصة كل مصحة للأمراض العقلية بتواتر كاف لضمان تمشي أحوال المرضى وعلاجهم ورعايتهم مع هذه المبادئ .

## المبدأ ١٥

### مبادئ إدخال المرضى في المصححات

- ١ - في حالة احتياج مريض الى العلاج في مصحة للأمراض العقلية ، تبذل كل الجهود الممكنة لتجنب إدخاله على غير إرادته .
- ٢ - تجري إدارة دخول المريض الى مصحة للأمراض العقلية بنفس طريقة دخول أي مصحة أخرى من أجل أي مرض آخر .
- ٣ - يكون لكل مريض أُدخل في مصحة للأمراض العقلية على غير إرادته الحق في مغادرة المصححة في أي وقت ، ما لم تنطبق عليه المعايير المتعلقة باحتجاز المرضى على غير إرادتهم ، حسبما ورد بيانه في المبدأ ١٦ . وينبغي إعلام المريض بهذا الحق .

## المبدأ ١٦

### إدخال المريض في مصحة للأمراض العقلية على غير إرادته

- ١ - لا يجوز (أ) إدخال شخص مصحة للأمراض العقلية على غير إرادته بوصفه مريضاً ، أو (ب) بعد إدخاله كمريض باختياره ، استبقاؤه كمريض على غير إرادته في مصحة الأمراض العقلية ، ما لم يقرر ذلك طبيب مؤهل في مجال المصححة العقلية ومرخص له قانوناً بالممارسة في هذا المجال ، ويكون قراره وفقاً للمبدأ ٤ بأن هذا الشخص المعني مصاب بمرض عقلي ، وبأنه يرى ما يلي :

(أ) أنه يوجد ، بسبب هذا المرض العقلي ، احتمال جدي لحدوث أذى فوري أو وشيك لهذا الشخص أو لغيره من الأشخاص ، أو

(ب) أنه يحتمل ، في حالة شخص مرضه العقلي خطير وملكة التمييز لديه مختلة ، أن يؤدي عدم إدخاله المصححة أو احتجازه فيها الى تدهور خطير في حالته أو الى الحيلولة دون إعطائه العلاج المناسب الذي لا يمكن أن يعطى إياه إلا بإدخاله مصحة للأمراض العقلية ، وفقاً لمبدأ أقل الحلول البديلة تقييداً .



وفي الحالة المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) ، يجب حيثما أمكن ذلك استشارة طبيب ممارس ثان في مجال الصحة العقلية ، يكون مستقلا عن الطبيب الأول . وإذا تمت هذه الاستشارة ، فإنه لا يجوز إدخال الشخص أو احتجازه على غير إرادته إلا بموافقة الطبيب الممارس الثاني .

٢ - يكون إدخال الشخص أو احتجازه على غير إرادته في بادئ الأمر لفترة قصيرة يحددها القانون المحلي للملاحظة والعلاج الأولي ، في انتظار قيام هيئة فحص بالنظر في إدخال المريض أو احتجازه . وتبلغ أسباب الإدخال أو الاحتجاز الى المريض دون تأخير كما يبلغ الإدخال وأسبابه فورا وبالتفصيل الى هيئة الفحص ، والى الممثل الشخصي للمريض ، إن وجد ، وكذلك الى أسرة المريض ما لم يعترض المريض على ذلك .

٣ - لا يجوز أن تستقبل مصحة للأمراض العقلية مرضى أدخلوا على غير إرادتهم إلا إذا كلفت سلطة مختصة يحددها القانون المحلي المصحة للقيام بذلك .

#### المبدأ ١٧

##### هيئة الفحص

١ - تكون هيئة الفحص هيئة قضائية أو هيئة أخرى مستقلة ونزيهة تنشأ بموجب القانون المحلي وتعمل وفقا للإجراءات الموضوعة بمقتضى القانون المحلي . وتستعين هذه الهيئة ، في وضع قراراتها ، بواحد أو أكثر من الأطباء الممارسين المؤهلين والمستقلين في مجال الصحة العقلية ، وتأخذ رأيهم في الاعتبار .

٢ - تجري إعادة النظر الأولية التي تقوم بها هيئة الفحص ، حسبما تتطلبه الفقرة ٢ من المبدأ ١٦ ، في قرار بإدخال أو احتجاز شخص مريض على غير إرادته في أقرب وقت ممكن بعد اتخاذ ذلك القرار ، وتتم وفقا لإجراءات بسيطة وسريعة وفقا لما يحدده القانون المحلي .

٣ - تقوم هيئة الفحص دوريا باستعراض حالات المرضى المحتجزين على غير إرادتهم ، وذلك على فترات متفرقة معقولة وفقا لما يحدده القانون المحلي .

- ٤ - يكون للمريض المحتجز على غير إرادته حق تقديم طلبات الى هيئة الفحص لإطلاق حريته أو تحويله الى وضع الاحتجاز الطوعي ، ويكون تقديم هذه الطلبات بمصفة دورية على فترات معقولة ، وفقا لما ينص عليه القانون المحلي .
- ٥ - تقوم هيئة الفحص ، لدى كل استعراض ، بالنظر فيما إذا كانت معايير الإدخال على غير الإرادة المبينة في الفقرة ١ من المبدأ ١٦ مازالت مستوفاة ؛ وإذا لم تكن مستوفاة ، تعين إخلاء سبيل المريض كمريض محتجز على غير إرادته .
- ٦ - إذا اقتنع الطبيب الممارس في مجال الصحة العقلية والمسؤول عن الحالة ، في أي وقت ، بأن شروط احتجاز شخص بوصفه مريضا محتجزا على غير إرادته لم تعد مستوفاة ، تعين عليه أن يأمر بإخراج ذلك الشخص بوصفه مريضا محتجزا على غير إرادته .
- ٧ - يكون للمريض أو لممثله الشخصي أو لأي شخص معني الحق في أن يطعن أمام محكمة أعلى في قرار بإدخال شخص أو احتجازه في مصحة للأمراض العقلية .

#### المبدأ ١٨

#### الضمانات الإجرائية

- ١ - يحق للمريض أن يختار ويعيّن محاميا يمثله بوصفه مريضا ، بما في ذلك تمثيله في أي إجراء للشكوى أو للطعن . وإذا لم يحصل المريض بنفسه على هذه الخدمات ، تعين توفير محام له دون أن يدفع المريض شيئا ، وذلك في حدود افتقاره الى الإمكانات الكافية للدفع .
- ٢ - يكون للمريض أيضا الحق في الاستعانة ، إذا لزم الامر ، بخدمات مترجم شفوي . وفي الحالات التي تلزم فيها هذه الخدمات ولا يحصل عليها المريض بنفسه ، يتعيّن توفيرها له دون أن يدفع شيئا ، وذلك في حدود افتقاره الى الإمكانات الكافية للدفع .
- ٣ - يجوز للمريض ولمحامي المريض أن يطلبوا وأن يقدموا في أي جلسة تقريراً مستقلاً عن الصحة العقلية وأي تقارير أخرى وأدلة شفوية وكتابية أخرى وغيرها من الأدلة التي تكون لها صلة وثيقة بالامر ويجوز قبولها .

٤ - تُعطى للمريض ومحاميه نسخ من سجلات المريض ومن أي تقارير ومستندات ينبغي تقديمها ، إلا في حالات خاصة يتقرر فيها أن كشف أمر بعينه للمريض من شأنه أن يسبب لمحته ضررا خطيرا أو أن يعرض سلامة الآخرين للخطر . ووفقا لما قد ينص عليه القانون المحلي ، فإن أي مستند لم يعط للمريض ينبغي إعطاؤه لممثل المريض الشخصي ومحاميه عندما يمكن القيام بذلك في إطار الثقة والسرية . وعند الامتناع عن إعطاء أي جزء من أي مستند إلى المريض ، يتعين إخطار المريض أو محاميه ، إن وجد ، بهذا الامتناع عن إعطائهما الجزء المعني وبأسباب ذلك ، مع خضوع هذا الامتناع لإعادة النظر فيه قضائيا .

٥ - يكون للمريض ولمثله الشخصي ومحاميه الحق في أن يحضروا أي جلسة وأن يشتركوا فيها وأن يُستمع إليهم شخصا .

٦ - إذا طلب المريض أو مثله الشخصي أو محاميه حضور شخص معين في أي جلسة ، تعين السماح بحضور هذا الشخص ، ما لم يتقرر أن حضوره يمكن أن يلحق ضررا خطيرا بصحة المريض أو أن يعرض سلامة الآخرين للخطر .

٧ - إن أي قرار يتخذ بشأن ما إذا كان يجب أن تُعقد الجلسة أو أن يُعقد جزء منها علنا أو سرا وأن تنقل علنا ، ينبغي أن يراعى تماما رغبات المريض نفسه ، وضروره احترام خصوصيته وخصوصية الأشخاص الآخرين ، وضرورة منع حدوث ضرر خطير لصحة المريض أو تجنب تعريض سلامة الآخرين للخطر .

٨ - يجب تدوين القرار الناشئ عن الجلسة وتدوين أسبابه ، وإعطاء المريض ومثله الشخصي ومحاميه نسخا من هذا القرار . ولدى تقرير ما إذا كان القرار سينشر بالكامل أو جزئيا ، يجب أن تراعى تماما في ذلك رغبات المريض نفسه ، وضرورة احترام خصوصيته وخصوصية الأشخاص الآخرين ، والمصلحة العامة في إقامة العدل علنا ، وضرورة منع حدوث ضرر خطير لصحة المريض أو تجنب تعريض سلامة الآخرين للخطر .

## المبدأ ١٩

الحصول على المعلومات

- ١ - يكون للمريض (الذي يشمل مصطلحه في هذا المبدأ المريض السابق) الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة به والواردة في سجلاته الصحية والشخصية التي تحتفظ بها مصلحة الأمراض العقلية . ويمكن أن يخضع هذا الحق لقيود بغية منع حدوث ضرر خطير لمصلحة المريض وتجنب تعريض سلامة الآخرين للخطر . ووفقا لما قد ينص عليه القانون المحلي ، فإن أي معلومات من هذا القبيل لا تعطى للمريض ، ينبغي إعطاؤها لممثل المريض الشخصي ومحاميه عندما يمكن القيام بذلك في إطار الثقة والسرية . وعند الامتناع عن إعطاء المريض أيًا من هذه المعلومات ، يتعين إخطار المريض أو محاميه ، إن وجد ، بهذا الامتناع وبأسبابه مع خضوع هذا الامتناع لإعادة النظر فيه قضائيا .
- ٢ - تدرج في ملف المريض عند الطلب أي تعليقات كتابية يقدمها المريض أو مثله الشخصي أو محاميه .

## المبدأ ٢٠

مرتكبو الجرائم

- ١ - ينطبق هذا المبدأ على الأشخاص الذين ينفذون أحكاما بالسجن بسبب ارتكابهم جرائم ، أو الذين يحتجزون على نحو آخر أثناء إجراءات أو تحقيقات جنائية موجهة ضدهم ، والذين يتقرر أنهم مصابون بمرض عقلي أو يعتقد في احتمال إصابتهم بمثل هذا المرض .
- ٢ - ينبغي أن يتلقى جميع هؤلاء الأشخاص أفضل رعاية متاحة للصحة العقلية كما هو منصوص عليه في المبدأ ١ . وتنطبق هذه المبادئ عليهم الى أقصى حد ممكن ، باستثناء ما تقتضيه فقط هذه الظروف من تعديلات واستثناءات محدودة . ولا يجوز أن تخل هذه التعديلات والاستثناءات بما للأشخاص من حقوق بموجب الصكوك المذكورة في الفقرة ٥ من المبدأ ١ .

٣ - يجوز أن يسمح القانون المحلي لمحكمة أو سلطة أخرى مختصة ، تعمل على أساس مشورة طبية مختصة ومستقلة ، بأن تأمر بإدخال هؤلاء الأشخاص في ممحة للأمراض العقلية .

٤ - ينبغي في جميع الأحوال أن يتفق علاج الأشخاص الذين يتقرر أنهم مصابون بمرض عقلي مع المبدأ ١١ .

#### المبدأ ٣١

##### الشكاوى

يحق لكل مريض أو مريض سابق أن يقدم شكوى عن طريق الإجراءات المحددة في القانون المحلي .

#### المبدأ ٣٢

##### المراقبة وسبل الانتصاف

ينبغي للدول أن تكفل وجود آليات مناسبة سارية لإشاعة الامتثال لهذه المبادئ ، ومن أجل تفتيش مصحات الأمراض العقلية ، وتقديم الشكاوى والتحقيق فيها وإيجاد حلول لها ، ومن أجل إقامة الدعاوى المناسبة التأديبية أو القضائية بسبب سوء السلوك المهني أو انتهاك حقوق المريض .

#### المبدأ ٣٣

##### التنفيذ

١ - ينبغي للدول أن تنفذ هذه المبادئ عن طريق اتخاذ تدابير مناسبة تشريعية وقضائية وإدارية وتعليمية وغيرها من التدابير ، كما يجب عليها أن تعيد النظر فيها بصفة دورية .

٢ - يجب على الدول أن تجعل هذه المبادئ معروفة على نطاق واسع بوسائل مناسبة وفعالة .

المبدأ ٢٤

نطاق المبادئ المتعلقة بمصحات الأمراض العقلية

تنطبق هذه المبادئ على جميع الأشخاص الذين يدخلون في مصحة للأمراض العقلية .

المبدأ ٢٥

الحفاظ على الحقوق القائمة

لا يجوز إخضاع أي حق من الحقوق القائمة للمرضى لأي قيد أو استثناء أو إلغاء ، بما في ذلك الحقوق المعترف بها في القانون الدولي أو المحلي المنطبق ، بدعوى أن هذه المبادئ لا تعترف بهذه الحقوق أو أنها تعترف بها بدرجة أقل .

-----